

للسياسة الشرعية ضوابط ومواصفات من الكتاب والسنة^١ استمد، أولاً: فقه النصوص الشرعية في ضوء المقاصد: إن من أهم ضوابط السياسة الشرعية هو فهم النصوص الشرعية الجزئية في ضوء بحيث ترتبط الأحكام الشرعية وتتفق مع شرأصل من أصولها الكلية أو مقصد من مقاصدها هدف إلى جلب المصالح ودرء المفاسد^٢ التي. فكل حكم قام على نص شرعي أو استند إليه في تحقيق المصلحة للأمة أو استهدف أي مقصد من مقاصد الشريعة فإنه يُعتبر سياسة شرعية وذلك لأن النصوص الشرعية قواعد ولأن تحقيق هذه^٣ محكمة لا تقبل التغيير ولا تختلف حكماها يجب أن تكون منبثقة من الأحكام التي تلقاها النبي صلى^٤ السياسة الشرعية^٥ عليه وسلم عن ربه بحكم كونه نبياً^٦ مرسلأ^٧ إلى الناس قال تعالى: [وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ ويناأ^٨ على ذلك فإن الأحكام السياسية بها تحمله من صبغة دينية ومعايير شرعية تعتبر أحكاماً دينية ملزمة، ولا مانع من توجيه النقد البناء والنصيحة للحكام إذا بدا في هذه الأحكام خطأ أو - عبد العال عطوة: المداخل إلى السياسة الشرعية، قال تعالى: [سُؤْلَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا^٩ وَأَطِيعُوا الر^{١٠}] تقوم أحكام الإسلام على الوسطية، لا وسط بين^{١١} إن السياسة الشرعية لا تتحقق إلا إذا كانت في حدود الاعتدال أي أ نطاق السياسة الشرعية التي تتوخى العدل في أحكامها إلى السياسة الظالمة التي تتنافى مع كثير كات الإسلامية التي اتخذت التشديد سبيلاً لها في شريعة الإسلام وهذا ما أوقع بعض الحر دون مساجد^{١٢} لكفر وهم ير^{١٣} من الأخطاء التي لا تحمد عقباها كصدور الأحكام على الناس والتي نشأت على التراخي والتهاون في تطبيق الأحكام الشرعية، اية الهطاف عن تحقيق الأهداف التي^{١٤} من هذا التهاون سبيلاً لها مما أضعفها وأخرجها في عن العبادة التي قد تؤدي إلى الانقطاع عن^{١٥} وحارب النبي صلى الله عليه وسلم التشديد في الدين و قال^{١٦} تمتع فقد جاء عن أنس^{١٧} كة الفرد والزواج وإيقاف حر: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت فلما أخبروا كأ: وأين نحن من النبي^{١٨} صلى الله عليه وسلم ؟ قد غفر^{١٩} له ما تقدم من ذنبه وما قال أحدهم: أصلي الليل أبداً وقال^{٢٠} أما أ - السياسة الشرعية في تصرفات الرسول الهالية والاقتصادية، فقال^{٢١} صلى الله عليه وسلم: وأتقاكم له،^{٢٢} لإمام وحده ونوابه وهم أهل الحل والعقد في^{٢٣} إن السياسة الشرعية منوطة لس التشريعي ولا يجوز أن يقررها إلهام؛ الأمور لا يجوز إبرامها إلا ممن كانت له العهدة في عقد السياسة العامة للدولة الإسلامية، وهو الإمام أو الخليفة أو الرئيس ومن يتحمل معه المسؤولية في السلطات الثلاث القضائية^{٢٤}ال^{٢٥} وخلاصة الأمر في هذا: أن السياسة الشرعية هي من اختصاص الولاية العامة غيره من أجهزة الدولة القضائية أو التنفيذية ويجب على أجهزة الدولة وسائر المسلمين في تمتع أن يتقيدوا بها يصدر عن جهة الاختصاص^{٢٦}ا- السلطة العليا- من قوانين ولا تكون لهم ت القرآنية التي تدعو إلى التيسير على الناس قوله تعالى^{٢٧} ولذلك كثرت [الْ:] : يُرِيدُ^{٢٨} {بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ} البقرة: 185 {أي بمعنى أن^{٢٩} يريد التسهيل عليكم في - السياسة الشرعية في تصرفات الرسول الهالية والاقتصادية،^{٣٠} تطبيقكم لهذه الشريعة السمحة حتى تصلوا إلى رضوان^{٣١} وتفوزوا حكام خفيفة في النسخ لبعض الأحكام الشرعية، النسخ من الخفيف إلى الثقيل وهو أقل في نسبته من النوع الأول فليبان عظم الأجر والثواب، ولهذا كان جميع ما أمر^{٣٢} به عباده في غاية السهولة واليسر في أصله^{٣٣} 16 يريد^{٣٤} تعالى بها شرعه لكم التيسير، وعدم التشديد عليكم لأنكم خلقتم ضعفاء لذلك لا قال تعالى: [وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ جَاجِ مَلَةً أَبْيَكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَهْلٌ مِّنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حَرِ] الحج: 78. {إن السياسة الشرعية فيها من السعة واليسر والهرونة التي ترغب الناس في الدين^{٣٥} وتقرم منه وتحببهم في تعاليم الإسلام التي تتفق مع الفطرة الإنسانية التي فطر^{٣٦} الناس ضمنها التيسير والتخفيف لذلك جاءت الأحكام الشرعية مبنية على ذلك الأصل^{٣٧} 18 قال^{٣٨} ومن الأحاديث الدالة على اليسر ما جاء عن أنس: دخل النبي صلى^{٣٩} فقال النبي صلى الله عليه وسلم: حلوه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال^{٤٠} وأيضا حديث أبي هريرة: [إِنَّ الدِّينَ يَسْرٌ، لُجَّةٌ لِّغَدْوَةٍ وَالرُّوحَةُ وَشَيْءٌ مِنَ الدِّ] أحد إلا غلبه، كان النبي صلى الله عليه وسلم يشدد النكير على من يشدد على الناس ولا يراعي ظروفهم المختلفة، ت وهو إعطاء كل عمل قيمته في ميزان^{٤١} السياسة الشرعية ينبغي أن تراعي فقه الأولوذا يقدم الذي من شأنه التقديم ويؤخر الذي من شأنه^{٤٢} ع، قل التكلفة^{٤٣} كل عمل للأهداف المرجوة من وراء. ت فنرى بعضهم^{٤٤} ومن أكبر ما يؤخذ على المسلمين اليوم عدم الالتزام بفقه الأولو من^{٤٥} ينظر إلى الصغائر على أكذلك العكس،